

22 March 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

المسائل الإقليمية: الشرق الأوسط

ورقة عمل مقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - تؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مجدداً أن المعاهدة تعترف بحق أي مجموعة من الدول في إبرام معاهدات إقليمية من أجل كفالة عدم وجود أي أسلحة نووية في إقليم كل منها، مما تعتبره المجموعة مساهمة في القضاء التام على الأسلحة النووية. بيد أن المجموعة تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليس بديلاً عن الالتزامات القانونية والتعهدات القاطعة للدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وترحب المجموعة كذلك بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، وفي هذا الصدد، تؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، والذي أكد من جديد على أهمية التذكير بتحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة. وتشير المجموعة إلى أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ أكد من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، ووضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً لهدف انضمام جميع الدول في الشرق الأوسط إلى المعاهدة.

٣ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة علاوة على ذلك أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أكد أيضاً من جديد أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، وأشار إلى تأكيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لأهدافه وغاياته. وأكد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أيضاً أن القرار سيظل سارياً حتى يتم تحقيق الأهداف والغايات، وأن القرار كان عنصراً أساسياً من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة



وتمديدها عام ١٩٩٥، والأساس الذي مددت المعاهدة بناء عليه إلى أجل غير مسمى دون تصويت في عام ١٩٩٥. وتشير المجموعة أيضا إلى أن الدول الأطراف جددت في المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠ عزمها على القيام، منفردة ومجموعة، بجميع التدابير اللازمة التي تهدف إلى تنفيذه على وجه السرعة.

٤ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة كذلك إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، في إحاطته علما بتأكيد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مجددا لالتزامها بالتنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، أشار إلى تأكيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ من جديد لأهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأكد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من جديد أيضا إلحاح وأهمية تحقيق عالمية المعاهدة، وأهاب بجميع الدول في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تنضم إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وذلك لتحقيق عالميتها في وقت مبكر.

٥ - وفي هذا السياق، رحبت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة باعتماد خطة عمل تفصيلية لمنطقة الشرق الأوسط بتوافق الآراء، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، على النحو الوارد في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وحث الأمين العام والمشاركين في تقديم قرار عام ١٩٩٥، على القيام بالتشاور مع دول المنطقة، بالدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، وبذل قصارى جهدهم لضمان نجاح ذلك المؤتمر، الذي كان من المقرر أن تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط^(١)، ومع الإشارة إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أكد أهمية القيام بعملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، شددت المجموعة على أهمية قيام جميع الأطراف المعنية بالتنفيذ الكامل لخطة العمل والمشاركة الفعالة والبناءة للسماح بنجاح المؤتمر مما يؤدي إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

٦ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ إزاء التأخير الطويل في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وتحث مقدمي القرار الثلاثة على الوفاء بمسؤولياتهم من خلال اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذًا كاملاً دون مزيد من التأخير.

٧ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها الشديد لعدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وللتأخر في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وكلها أهداف وأولويات تم التشديد عليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

٨ - وما زالت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تشعر بقلق بالغ من البيان الذي أدلى به رئيس وزراء إسرائيل آنذاك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والذي اعترف فيه علنا بامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة مجددا استمرار سريان البيان الصادر عن مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع، على النحو الوارد في الوثيقة [NPT/CONF.2010/PC.II/WP.16](https://www.un.org/News/Press/docs/2010/PC/20100419.NPT/CONF.2010/PC.II/WP.16.html).

(١) لا يُقصد بالمشاركة في المؤتمر أن تشكل تعريفاً "للشرق الأوسط"، سوى لغرض إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

٩ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ كذلك إزاء حيافة إسرائيل لقدرات نووية، مما يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وتدين إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين الترسانات النووية. وتؤكد المجموعة من جديد أيضاً أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة تستمر فيها اختلالات هائلة في القدرات العسكرية، ولا سيما من خلال حيافة الأسلحة النووية، حيث يسمح هذا لطرف واحد بأن يهدد جيرانه والمنطقة، ويشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

١٠ - وتطالب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بأن تقوم إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا هي أعلنت عن عزمها على القيام بذلك، بالتخلي عن حيافة الأسلحة النووية، وأن تنضم إلى المعاهدة، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وبإخضاع جميع منشآتها النووية على الفور لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والقيام بجميع أنشطتها النووية بما يتفق على نحو كامل مع نظام عدم الانتشار، من أجل تحقيق هدف الانضمام العالمي إلى المعاهدة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

١١ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة من جديد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقاً لالتزاماتها القانونية بموجب المادة الأولى من المعاهدة، يجب أن تتعهد رسمياً بعدم نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أو أية سيطرة على تلك الأسلحة أو المتفجرات، لا مباشرة أو بصورة غير مباشرة إلى إسرائيل، وأن تتعهد أيضاً بعدم القيام بمساعدة إسرائيل أو تشجيعها أو حفزها، بأي وسيلة، على صنع أو اقتناء أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اكتساب السيطرة على تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة تحت أي ظرف من الظروف.

١٢ - وتعلن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، وفقاً للمعاهدة، التزامها بالحظر الفعال لنقل جميع المعدات أو المعلومات أو المواد أو المنشآت أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالأنشطة النووية، وتقديم الدراية الفنية أو أي نوع من المساعدة في المجالات النووية أو العلمية أو التكنولوجية إلى إسرائيل، طالما أن ذلك البلد ما زال غير طرف في المعاهدة ولم يُخضع جميع مرافقه النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٣ - وتدعو أيضاً مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى فرض حظر تام وكامل على قيام أي دولة بنقل جميع ما يتصل بالأنشطة النووية من المعدات أو المعلومات أو المواد أو المنشآت أو الموارد أو الأجهزة، وتقديم المساعدة إلى إسرائيل في الميادين العلمية أو التكنولوجية المتصلة بالمجال النووي. وفي ذلك الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استمرار وصول العلماء الإسرائيليين إلى المرافق النووية لدولة حائزة للأسلحة النووية، لأن هذا يمكن أن تكون له آثار سلبية خطيرة على أمن المنطقة وكذلك على موثوقية نظام عدم الانتشار العالمي.

١٤ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مرة أخرى من جديد عزمها على أن تمد تعاونها الكامل وعلى بذل قصارى جهدها بغية كفالة التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٥ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ ينبغي أن يركز بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط من خلال تكريس وقت كاف لها ضمن الجدول الزمني الإرشادي، وإعطاء بذلك جميع المتحدثين الفرصة الكاملة للمشاركة في مناقشة موضوعية. وتشير المجموعة كذلك إلى أن مؤتمر الاستعراض لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ نصا على أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول منطقة الشرق الأوسط وغيرها من الدول المهتمة بالأمر، أن تقدم تقارير من خلال الأمانة إلى رئيس المؤتمر الاستعراضي، ورؤساء اجتماعات لجنته التحضيرية، عن الخطوات التي اتخذتها لتعزيز تحقيق تلك المنطقة وتحقيق أهداف وغايات قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

١٦ - وفي هذا الصدد، تشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية قيام جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وخاصة الدول المشتركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥، بتقديم التقارير المطلوبة منها. ومن الضروري أن يجري المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ مناقشات موضوعية بشأن التقارير المذكورة أعلاه وأن يقيّم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، على النحو الوارد في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٧ - وعلاوة على ذلك، تطالب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة بإنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ لتقييم تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمدته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها، وتم تأكيده من جديد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وكذلك في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٨ - وتدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى إنشاء لجنة دائمة مكونة من أعضاء مكتب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ للقيام فيما بين الدورات بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي بشأن انضمام إسرائيل العاجل إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٥ ولجنته التحضيرية.

١٩ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أنه، على نحو ما نُص عليه بوضوح في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، فإن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل كان ينبغي عقده في عام ٢٠١٢. وفي الدورات الأولى والثانية والثالثة للجنة التحضيرية المعقودة في أعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ حذرت المجموعة من أن أي تأخير إضافي في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ من شأنه أن يهدد بشكل خطير التنفيذ الشامل للاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة، ويمثل انتكاسة كبيرة في هذا الصدد. وبالمثل، أكدت المجموعة أن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، والنجاح في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ هما جزءان لا يتجزآن وأساسيان من تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدها بتوافق الآراء المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠.

٢٠ - وإذ تشير مجموعة دول حركة عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى المعارضة التي أبدتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا في الجلسة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥، فإن المجموعة تعرب عن خيبة أملها لأنه نتيجة لتلك المعارضة لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الجديدة المتعلقة بعملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن شأن ذلك أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار برّمته. وتؤكد الحركة مجدداً المسؤولية الخاصة للدول المقدمة لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط في ما يتعلق بتنفيذ ذلك القرار. وتشعر المجموعة بالقلق لأن الإخفاق المستمر في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، على عكس القرارات المتخذة في المؤتمرات ذات الصلة لاستعراض المعاهدة، يقوّض فعالية المعاهدة ومصداقيتها، ويُخلّ بالتوازن الدقيق بين أركانها الثلاثة، وذلك عندما يؤخذ في الاعتبار أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، المتفق عليه في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديداتها يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، ولا يستتبع الحق في امتلاك أسلحة نووية إلى أجل غير مسمى.

٢١ - وتشدد أيضاً من جديد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية المسؤولية المنوطة بالأمين العام للأمم المتحدة وفقاً للفقرة ٧ من خطة العمل بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وتبعاً لذلك، تدعو المجموعة الأمين العام إلى تعجيل جهوده لضمان عقد مؤتمر ناجح دون مزيد من التأخير.

٢٢ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة مرة أخرى على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الالتزامات والتعهدات بتنفيذ ذلك القرار الصادرة عن الدول الثلاث الودية للمعاهدة التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، ترى المجموعة أن تنفيذ الخطوات العملية بشأن الشرق الأوسط التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ يعد مسؤولية جماعية، لأن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ نصت بوضوح على أن تجدد الدول الأطراف عزمها على القيام، منفردة ومجموعة، بجميع التدابير اللازمة التي تهدف إلى تنفيذها على وجه السرعة، وتشدد أيضاً على تأكيد الدول النووية الخمس من جديد في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لالتزامها بالتنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

٢٣ - وبينما تعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن تقديرها للمشاركة البناءة وردود الفعل الإيجابية حول المؤتمر من جميع البلدان العربية وجمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك إعلانها استعدادها للمشاركة في المؤتمر، فإن المجموعة تعرب عن استيائها لأن إسرائيل رفضت المشاركة في المؤتمر.

٢٤ - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن خيبة أملها الشديدة إزاء عدم قيام الجهات الداعية إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بعقد ذلك المؤتمر على النحو المقرر. ويناقض عدم عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ وينتهك الاتفاق الجماعي للدول الأطراف الوارد في الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ويتناقض مع نص وروح قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، ترفض المجموعة بشدة العقوبات المزعومة لعدم عقد المؤتمر.

٢٥ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في ما يتصل بالمؤتمر، ينبغي أن يُضطلع بها وفقاً للعناصر التالية، وينبغي أن تركز على عقد

المؤتمر في موعد أقصاه عام ٢٠٢٠، بهدف بدء عملية للتفاوض وإبرام معاهدة ملزمة قانوناً بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، للاضطلاع بالولاية التالية، ولدى القيام بذلك، يبذل الأمين العام كل الجهود ويتخذ جميع التدابير اللازمة من أجل ضمان نجاح المؤتمر:

- (أ) يدعو الأمين العام دول منطقة الشرق الأوسط^(٢) إلى حضور المؤتمر؛
 - (ب) يدعو أيضاً الأمين العام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وجامعة الدول العربية إلى حضور المؤتمر بصفة مراقبين؛
 - (ج) يكون القرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اعتمد في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، هو اختصاصات المؤتمر؛
 - (د) ينشئ المؤتمر فريقين عاملين على النحو التالي:
 - ١' فريق عامل أول للتعامل مع النطاق، والترسيم الجغرافي للمنطقة، وأشكال الحظر والتدابير المؤقتة؛
 - ٢' فريق عامل ثانٍ للتعامل مع تدابير التحقق وآليات التنفيذ؛
 - (هـ) ينعقد المؤتمر سنوياً في شكل جلسات عامة وأفرقة عاملة؛
 - (و) عندما يتم الاتفاق على مشروع المعاهدة بين جميع دول المنطقة، يدعو الأمين العام للأمم المتحدة من جديد إلى انعقاد المؤتمر لاعتماده؛
 - (ز) يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٥ ولجانه التحضيرية بالتقدم المحرز، وبحالة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط؛
 - (ح) تقدم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية كل الدعم اللازم لتنفيذ هذه الولاية، وتقدم تقارير عن الإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٥ ولجانه التحضيرية؛
 - (ط) يبذل الأمين العام للأمم المتحدة كل جهد لتأمين الأموال اللازمة، بما في ذلك من خلال صندوق تبرعات يمكن إنشاؤه لدعم تنفيذ هذه الولاية؛
 - (ي) لا يجوز تأجيل المؤتمر. وإذا ما قررت الدول التي أعلنت مشاركتها في المؤتمر تأجيل عقد المؤتمر، فينبغي أن يعقد في غضون ٩٠ يوماً.
- ٢٦ - وتتحمل الدول المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط مسؤولية خاصة عن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، وكذلك عن التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي شاركت في تقديمه من أجل ضمان تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون تصويت.

(٢) انظر تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، ٢٠١٣. [GOV/2013/33/Add.1-GC\(57\)/10/Add.1](http://www.iaea.org/GOV/2013/33/Add.1-GC(57)/10/Add.1)

- ٢٧ - وتحت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير، وذلك لتجنب أي انعكاسات سلبية على مصداقية المعاهدة ونزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار برمته.
- ٢٨ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة من جديد على ضرورة التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وقرارات الجمعية العامة المتخذة بتوافق الآراء. وترى المجموعة أيضا أن المؤتمر ينبغي أن يؤدي، دون مزيد من التأخير، إلى انضمام عالمي إلى المعاهدة في الشرق الأوسط، وإلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على مصداقية المعاهدة.
- ٢٩ - وتصير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تواصل، على سبيل الأولوية العليا، تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، تحت المجموعة جميع الدول الأطراف في هذا المؤتمر الاستعراضي، على تحمل مسؤولياتها من أجل منع مزيد من الانعكاسات السلبية الناجمة عن عدم تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط وخطة عمل عام ٢٠١٠.